

سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر

د. الشيماء حامد محمود حجاج *

مستخلص

يمثل التضخم واحداً من أهم المشكلات الاقتصادية التي تؤثر في مستويات معيشة الأفراد، ومدى رفاهية النظام الاقتصادي، والذي يسعى دائماً لتحقيق الكفاءة و التنمية الاقتصادية، من خلال التركيز على العامل البشرى وتحسين مستوى معيشته من خلال رفع معدلات دخله الحقيقي، وتوفير الخدمات المختلفة والسلع الأساسية و الضرورية لحياة هذا العامل، إلا أن الحكومة المصرية في ظل ما اتبعته من سياسات مالية استهدفت من خلالها معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية، من خلال خفض معدلات الانفاق على بعض بنود الموازنة العامة، ورفع معدلات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية، بالإضافة إلى التوسع في عمليات الاقتراض لتمويل عملية التنمية، وما يستتبع ذلك من رفع معدلات خدمة الدين، لابد وأن تنعكس هذه السياسات على معدلات الطلب الكلى في مصر، ومن ثم معدلات التضخم، لذا تمثلت مشكلة هذه الدراسة في قياس أثر هذه السياسات على معدلات التضخم في مصر، و التعرف على ما إذا كانت هذه السياسات محفزة لزيادة معدلات التضخم، أم أنها مثبطة لها، وذلك من خلال تناول الأدبيات المتعلقة بالسياسات المالية وانعكاساتها على مستوى النشاط الاقتصادي و معدلات التضخم، والتعرف على آليات التقشف المالي، ومن ثم استخدام المنهج الاستقرائي للتعرف على العلاقة بين السياسات المالية ومعدلات التضخم ومعدلات النمو في مصر، واستعراض كل من التغيرات في السياسات المالية والمتغيرات الكلية للاقتصاد المصري، ومن ثم استخدام التحليل الإحصائي لقياس أثر هذه السياسات على معدلات التضخم في مصر وذلك خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٩، حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسات المالية التقشفية في مصر قد يكون لها تأثير إيجابي في خفض معدلات التضخم، إلا أن الأثر الصافى لإجمالي هذه السياسات سيؤدى إلى رفع معدلات التضخم، نتيجة لتوسع الدولة في الاقتراض، وارتفاع أثر معدلات خدمة الدين العام.

كلمات مفتاحية:

التضخم، الموازنة العامة للدولة، الإيرادات الضريبية، الدين العام

* مدرس اقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة - جامعة ٦ أكتوبر

• Email: alshymaa_83@yahoo.com

Abstract:

Inflation represents one of the most important economic problems that affect the living standards of individuals and the well-being of the economic system, which always seeks to achieve efficiency and economic development, by focusing on the human factor and improving its standard of living by raising its real income rates, providing various services and basic commodities and necessities for the life of this factor, but the Egyptian government, in light of its financial policies, aimed at addressing many economic problems, by reducing spending rates on some items of the general budget, raising tax rates and expanding the tax base, in addition to expanding borrowing operations to finance The development process, and the consequent increase in debt service rates, these policies must be reflected on the rates of aggregate demand in Egypt, and then the rates of inflation, so the problem of this study was to measure the impact of these policies on inflation rates in Egypt, and to identify whether These policies stimulated an increase in inflation rates, or discouraged them, by addressing the literature related to financial policies and their repercussions on the level of economic activity and inflation rates, and dealing with Review the mechanisms of financial austerity, and then use the inductive approach to identify the relationship between financial policies and inflation rates and growth rates in Egypt, and review each of the changes in financial policies and the overall variables of the Egyptian economy, and then use statistical analysis to measure the impact of these policies on inflation rates in Egypt. During the period 1990 – 2019, the study concluded that austerity financial policies in Egypt may have a positive effect in reducing inflation rates, but the net effect of the total of these policies will lead to an increase in inflation rates, as a result of the state's expansion in borrowing, and the high impact of debt service rates general.

Key Words: inflation, state budget, tax revenues, public debt

مقدمة:

فى ظل اتباع الدولة المصرية العديد من الإصلاحات المالية بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية فى الموازنة العامة للدولة، وتحقيق النمو الإقتصادى، فقد لجأت الدولة إلى العديد من آليات التقشف المالى من خلال الإصلاحات الضريبية ورفع معدلات الضريبة، والحرص على توسيع القاعدة الضريبية بالإضافة إلى الحد من الاتفاق العام من خلال خفض بنود الدعم، وإعادة تحديد أولويات الاتفاق، هذا بالإضافة إلى تزايد معدلات العجز، وتراجع النشاط الإقتصادى نتيجة عدم الاستقرار السياسى، مما دفع الدولة إلى اللجوء إلى الافتراض الخارجى، كل هذه المتغيرات المالية انعكست على معدلات الطلب الكلى فى مصر، ومن ثم معدلات التضخم والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه السنوات، مما يتطلب معه اتباع المزيد من هذه السياسات التقشفية، مع مراعاة الفئات الفقيرة و الأكثر فقراً والتي قد تتضرر من هذه السياسات التقشفية.

١- السياسات المالية وانعكاساتها على مستوى النشاط الإقتصادى و

معدلات التضخم:

يعد التضخم واحداً من أهم المشكلات الإقتصادية التي تؤثر فى الأداء الإقتصادى للدول، حيث يودى إلى إضعاف القوة الشرائية للمستهلكين، وإعاقة الاستثمار التجارى، وإضعاف القدرة التنافسية للصادرات، كما أن التقلبات الكبيرة لمعدلات التضخم بمرور الوقت تجعل التوقعات بشأن مستوى الأسعار فى المستقبل أكثر غموضاً، يؤدي هذا إلى زيادة علاوة المخاطرة للترتيبات طويلة الأجل ، ويزيد من تكاليف التحوط ضد مخاطر التضخم، كما يؤدي لإعادة توزيع غير متوقع للثروة، وبالتالي يمكن لتقلبات التضخم أن تعرقل النمو حتى لو ظل التضخم فى المتوسط مقيداً^٢.

إلا أن السياسة المالية قد تلعب دوراً محورياً فى الحد من معدلات التضخم، فبالإضافة إلى آثارها التوزيعية والمخصصة، فإن للسياسة المالية تأثيرات محفزة لاستقرار مثل الإنفاق الحكومى والضرائب التي تؤثر على الطلب الكلى على المدى القصير^٣. بالإضافة لذلك ، قد تؤثر السياسة المالية أيضاً على جانب العرض على المدى الطويل، من خلال زيادة القدرة الإقتصادية فى إدارة استقرار الإقتصاد الكلى^٤، ومن ثم معدلات التضخم، حيث تشمل القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها للسياسات المالية أن تؤثر على التضخم - بالإضافة إلى تأثيرها على إجمالى الطلب- التداعيات غير المباشرة من الأجور العامة إلى القطاع الخاص، فضلاً عن الضرائب التي تؤثر على التكاليف الهامشية والاستهلاك الخاص، بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على التضخم من خلال التوقعات العامة فيما يتعلق بقدرة الحكومات المستقبلية على استرداد الدين العام المستحق^٥.

إلا أن اعتماد هذه السياسات يتطلب المزيد من الوقت، وتحمل أعباء التقشف المالي، حيث تتضمن السياسة المالية المحددة فيما يتعلق بدورها في استقرار الأسعار استخدام سلطات الحكومة في فرض الضرائب والإنفاق للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، من خلال ما يلي:

(١) تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي (GNP)، ومن ثم الطلب الكلي، وإن كان هذا الأثر يتوقف على مقدار المضاعف $1/(1-mpc)$.
 (٢) كما تؤدي زيادة الضرائب إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي، بمقدار المضاعف، والذي عادة ما يكون أقل بمقدار ١ من مضاعف النفقات (وبالطبع العلامة المعاكسة).

(٣) في حين تؤدي الزيادة المتوازنة في مستوى الميزانية، مع ارتفاع كل من المصروفات والضرائب بنفس المقدار، إلى تغيير مستوى الناتج القومي الإجمالي، مما يؤدي عادةً إلى زيادته، لذا فإن الميزانية المتوازنة يمكن أن تحفز النشاط الاقتصادي. وبالتالي للحد من معدلات التضخم، فإن ذلك يتطلب تراجع الطلب الكلي، من خلال الحد من الإنفاق الحكومي، وزيادة معدلات الضريبة، وإن كان الإنفاق الحكومي له الأثر الأكبر لكبر مضاعف الإنفاق الحكومي، هذا بالإضافة إلى أنه في حال تطوير النموذج الكينزي بإضافة تأثيرات المزاحمة من خلال التغييرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، فإن مستوى المزاحمة يؤثر على حجم المضاعف المالي، لكنه لا يؤثر على الاتجاه، ففي إطار النظرية الكينزية، تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة معدلات الطلب الكلي حيث تكون مستويات الدخل وأسعار الفائدة أعلى، وذلك بسبب الزيادة في الدخل الناتجة عن زيادة الطلب على أرصدة الأموال الحقيقية، بينما في سوق المال، لا يزيد البنك المركزي المعروض من أرصدة الأموال الحقيقية، وبالتالي تؤثر الزيادة في أسعار الفائدة بدورها على سوق السلع، أي مراجعة خطط الاستثمار التجاري، هذا الانخفاض في الإنفاق الاستثماري من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، أما في حال الاقتصاد المفتوح، يمكن أن تحدث المزاحمة من خلال سعر الصرف، حيث تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى جذب تدفق رأس المال مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف ويؤدي إلى انخفاض في الحساب الجاري، وبالمقابل، سيؤدي انخفاض الحساب الجاري الخارجي إلى إلغاء أول زيادة في الطلب المحلي نتيجة التوسع المالي.

وبالتالي يتأثر حجم تأثير المزاحمة من خلال أسعار الفائدة وأسعار الصرف بعدة عوامل، حيث يكون التزامن من خلال أسعار الفائدة أكبر عندما تكون الاستثمارات حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة، فكلما كان الطلب على النقود أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة من التغيرات في الدخل، زاد تأثير المزاحمة، كما يتأثر مستوى المزاحمة أيضاً بمرونة الأسعار ونظام سعر الصرف للاقتصاد، فعلى المدى القصير، مرونة الأسعار

لديها القدرة على تقليل المضاعف المالي في الاقتصاد المغلق، حيث يؤدي التوسع المالي إلى رفع السعر لمنع الزيادة في إجمالي الطلب على المدى القصير، وفي النهاية تعزيز المزاحمة من خلال أسعار الفائدة .

أما في اقتصاد مفتوح بنظام سعر صرف مرن، يعتمد مستوى المزاحمة على استجابة الأسعار المحلية للتغيرات في أسعار الصرف، إذا كانت تغيرات الأسعار تتماشى مع تقدير سعر الصرف، فإن مستوى المزاحمة الذي يحدث سيكون أقل مما هو عليه في الظروف التي تتسم بصلابة الأسعار، هذا لأن ارتفاع سعر الصرف سيقلل من السعر، من ناحية أخرى، في النظام ذي أسعار الصرف الثابتة، فإن المزاحمة ستكون أعلى في ظروف الأسعار المرنة مقارنة بظروف صلابة الأسعار.

وبالتالي فإن السياسة المالية المتبعة تؤثر في معدلات التضخم من اتجاهين، الاتجاه الأول هو الاتجاه المباشر من خلال مضاعفات الإنفاق الحكومي والضريبي، وأثرها على حجم النشاط الاقتصادي، ومن ثم الأسعار، أما الاتجاه الآخر هو الاتجاه غير المباشر، من خلال ما قد تولده هذه السياسات من آثار مزاحمة، تؤثر في مستويات الأسعار، كذلك فعلى الرغم من أهمية السياسات المالية في التعامل مع مشكلة التضخم، إلا أن الدول النامية لازالت تواجه مشكلات في اعتماد هذه السياسات لمواجهة التقلبات الدورية، ولعل ذلك يرتبط في الغالب بالقيود على الموارد المالية، ونقاط الضعف المؤسسية^٧، حيث أوضحت العديد من الدراسات أن فعالية السياسة المالية وأثرها على معدلات التضخم ترتبط بعدة عوامل مثل مستوى التوظيف في الاقتصاد، وشفافية الحكومة، وحجم ومكونات الإنفاق الحكومي^٨، في حين أوضحت بعض الأدبيات التجريبية مجموعة أخرى من العوامل تضمنت الإطار المؤسسي مثل حالة الفساد، والحرية الاقتصادية ، والديمقراطية^٩، وفي الوقت نفسه، فإن أعباء الديون الخارجية تؤثر على استدامة السياسة المالية^{١٠}.

١.١. أثر السياسة المالية والنقدية على معدلات التضخم:

على الرغم من التوجه العام بتحكم البنك المركزي في المستوى العام للأسعار، وفقاً لنظرية كمية النقود لميلتون فريدمان والتي ذكر فيها أن "التضخم هو دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية"، إلا أن الأدبيات عكست العلاقة بين السياسات المالية والسياسات النقدية والتأثير الناتج على التضخم، والظروف التي يمكن بموجبها لاعتبارات السياسة المالية أن تقود السياسات النقدية، وفي النهاية التضخم، وذلك من خلال تطوير نظرية معارضة لهذه النظرية التقليدية وهي النظرية المالية لمستوى السعر *Fiscal theory of the price level* (FTPL)^{١١}، والتي طورها كل من ليبر (Leeper (١٩٩١) ، وودفورد (Woodford (١٩٩٤-١٩٩٥)، وسيمز (Sims (١٩٩٤) ، والتي تنص على أن

السياسة المالية تلعب دوراً مهماً في تحديد الأسعار. من خلال قيود الميزانية المرتبطة بسياسة الدين والإنفاق و الضرائب.

حيث يمكن تفسير النظرية المالية لمستوى السعر (FTPL) من خلال هيمنة السياسة المالية (الهيمنة المالية)، والتي يفسرها بوجود رابط بين السياسة المالية والسياسة النقدية من خلال الإيرادات من طباعة النقود، وهو أحد مصادر الإيرادات الحكومية ، حيث يتم تحديد السياسات النقدية والمالية طويلة الأجل في نفس الوقت من خلال قيود الميزانية المالية، وذلك بافتراض أن السلطات المالية ستمضي قدماً في تحديد فائض / عجز الموازنة الأولي، ولتمويل هذا العجز تعود للسلطات النقدية لإنشاء مخزون مالي، وفي حال رفض السلطات النقدية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بطريقة غير مستدامة، وهذا بدوره سيكون له تأثير على زيادة أسعار الفائدة الحقيقية والديون الحكومية، ومع ذلك لا يمكن أن تستمر هذه العملية، حيث يجب أن تتغير إحدى سلطات السياسة، وهنا يفترض النموذج أن البنك المركزي سوف يستجيب عن طريق زيادة العرض النقدي أو خفض أسعار الفائدة، لذلك تنص هذه النظرية أيضاً على أن السياسة المالية تساعد في تحديد مستقبل التضخم من خلال نموعرض النقود، وبالتالي معدلات التضخم^{١٢}.

٣.١. آليات النقشف المالي وانعكاساتها:

النقشف المالي يعني هذه الاجراءات التي تتخذها الدولة للحد من مشكلات عجز الموازنة، و الدين الخارجي، أو التعامل مع بعض المشكلات الاقتصادية، و يكون ذلك من خلال آيتين أحدها هو زيادة معدلات الضريبة، و الأخر من خلال خفض الانفاق الحكومي، أو كلاهما معاً إلا أن هناك مجموعة متنوعة من العوامل والآليات التي تحدد نتائج الاقتصاد الكلي لتدابير النقشف، وتشمل هذه العوامل (١) آليات النقشف المستخدمة، (٢) حجم النقشف، (٣) حالة الاقتصاد الكلي في حال اتخاذ هذه الاجراءات، و(٤) تفاعلات السياسة النقدية والمالية^{١٣}، فعلى سبيل المثال هناك علاقة بين نوعية الضريبة المستخدمة وحجم الخفض في الطلب الكلي، فقد أوضحت دراسة لأخمتوفا (2012) Akhmetova أن هناك ارتباط بين ضريبة القيمة المضافة (VAT) والاستهلاك، حيث يتأثر الاستهلاك الكلي بشدة وسلبياً بزيادة معدل ضريبة القيمة المضافة الفعلي، فإذا زاد معدل ضريبة القيمة المضافة الفعلي بنسبة واحد في المائة ، فإن الاستهلاك ينخفض بنسبة ٠,٨١ في المائة، من ناحية أخرى، فإن الزيادة بنسبة واحد بالمائة في ضريبة الدخل الشخصي تعني انخفاضاً بنسبة ٦,٨ بالمائة في مصروفات الاستهلاك النهائي للأسرة^{١٤}، في حين أوضحت دراسة أخرى لعلم و الجنائني Alm, El-Ganainy (٢٠١٣) من خلال دراسة تأثير ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك في ١٥ دولة أوروبية في الفترة ١٩٦١-٢٠٠٥ ، أن الزيادة في معدل

ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٪ يؤدي إلى تقليل الاستهلاك الإجمالي حوالي ١٪^{١٥} ، في حين حاولت ماشكا وآخرون (٢٠١٥) تحليل السياسة المالية واثارها على النمو في الاتحاد الأوروبي بالتطبيق على ٢٧ دولة، لتحديد التفاعل بين الضرائب والاستهلاك والتحويلات والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، وخلصوا إلى أن كلاً من إجمالي الضرائب والضرائب على العمالة لها تأثير سلبي على النمو في دول الاتحاد الأوروبي، كذلك فإن إجمالي الإنفاق الحكومي كان له أيضاً تأثير سلبي على النمو وفقاً للدراسة^{١٦}.

كما أوضحت بعض الدراسات أن التعديلات المالية تعد أدوات مفيدة لصالح النشاط الاقتصادي، فبتحليل الآثار قصيرة الأجل للتكيف المالي، تظهر النتائج أن التعديلات المالية لها تأثير سلبي على الإنتاج على المدى القصير، وإن كانت أثارها ايجابية في المدى الطويل، كذلك فإن التعديلات القائمة على الإنفاق تؤدي إلى خسائر إنتاج أقل من التعديلات المستندة إلى الضرائب، وبالتالي فإن السياسات القائمة على الإنفاق أكثر فائدة للنمو^{١٧}، في حين أوضح ألبرتو أليسينا وآخرون Alesina (٢٠١٢) في تحليل لآثار التعديلات الضريبية على أساس الإنفاق والتعديلات المالية (التغيير في الإيرادات الحكومية والنفقات) على الإنتاج، إلى أن التعديلات المالية المستندة إلى تخفيضات الإنفاق أو زيادة الضرائب تقلل الإنتاج ، لكن التعديلات القائمة على الإنفاق أقل تكلفة بكثير من حيث خسائر الإنتاج، حيث أن التعديلات المستندة إلى الضرائب مرتبطة بركود عميق وطويل، بينما التعديلات القائمة على الإنفاق ليست كذلك^{١٨}، وفي دراسة أخرى أوضح أن السياسات المالية القائمة على تخفيضات الإنفاق أكثر فاعلية من التخفيضات الضريبية لمعالجة العجز وتقييد نسبة الدين، من ناحية أخرى، فإن الحوافز المالية القائمة على التخفيضات الضريبية أكثر فاعلية لمحاربة الركود^{١٩}، في حين أوضح كروغمان Krugman (٢٠١٠ ، ٢٠١٢) أن التقشف ليس حلاً للأزمة الاقتصادية، حيث لا تؤدي تخفيضات الإنفاق إلى زيادة الثقة في الأسواق المالية، مما يساعد على الانتعاش الاقتصادي، وبالتالي تحقق النمو^{٢٠}، كذلك فإن الوضع الاقتصادي يؤثر في مدى استجابة الدولة لبرامج التقشف^{٢١}، في حين أوضحت دراسة خوليو وآخرون (٢٠١٥) عن العلاقة بين التعديلات المالية (الحزمة القائمة على الإيرادات والحزمة القائمة على الإنفاق) ونسبة الدين والنتائج المحلي الإجمالي والتضخم في منطقة اليورو باستخدام نموذج التوازن العشوائي الديناميكي العام (DSGE)، وتشير النتائج التي توصلوا إليها إلى أن جهود ضبط أوضاع المالية العامة في أوقات الأزمات المالية لخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ليست فعالة، هذا الجهد على العكس من ذلك يزيد من خسائر الإنتاج مع زيادة علاوة المخاطرة على المدى القصير، من ناحية أخرى ، قد تؤدي جهود ضبط أوضاع المالية العامة إلى خفض نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك ، يؤدي ذلك إلى خسائر كبيرة في الإنتاج ، كما قد يؤدي إلى

زيادة معدلات التضخم، وأشاروا إلى أن اكتشافهم لا يمكن تعميمه على الاقتصادات الأكبر أو على منطقة اليورو بأكملها لأن تغير سعر الفائدة وقنوات التجارة يمكن أن تكون مختلفة في الاقتصادات أكبر^{٢٢}.

وبالتالي على الرغم من أن سياسات التقشف المالي قد تكون أحد الحلول التي تلجأ لها الدولة للتعامل مع الأزمات المالية وزيادة الدين العام، والحد من الطلب الكلي للحد من معدلات التضخم، إلا أنها قد تؤدي إلى أثار انكماشية في الاقتصاد، تؤدي إلى الحد من الانتاج، وبالتالي تراجع المعروض من السلع، وارتفاع اسعارها، ويتوقف ذلك على الآليات المستخدمة في تطبيق سياسات التقشف.

٣- المشكلات الاقتصادية في مصر قبل نوفمبر ٢٠١٦^{٢٣}:

عانى الاقتصاد المصري من أوجه قصور واختلالات كبيرة خلال الفترة ما بعد يناير ٢٠١١، وحتى نوفمبر ٢٠١٦، كما واجه ضغوطاً متنامية جراء بطء النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة، حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي المصري لتبلغ متوسط نحو ٢% خلال الفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، هذا المعدل الذي لم تشهده مصر منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، كما ارتفعت معدلات البطالة من ٩% عام ٢٠١٠ لتبلغ نحو ١٣,٣% عام ٢٠١٤، ولعل السبب في ذلك هو نقص الاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي على حد سواء، حيث تزايدت الفجوة بين الادخار والاستثمار، وبلغت معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج نحو ١٣,٨% عام ٢٠١٤، في حين بلغ معدل الفجوة بين الادخار والاستثمار نحو ٥,٣% كنسبة من الناتج، أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم فقد عانت من التذبذب خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، فعلى الرغم من تعافى النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات النمو عام ٢٠١٤، إلا أن معدلات التضخم بلغت ١٠,١% خلال هذا العام، وقد انعكست هذه المؤشرات السالبة للاقتصاد على معدلات الفقر، والتي ارتفعت خلال هذا الفترة، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٧% عام ٢٠١٠ إلى ٠,٢% خلال الفترة ما بين ٢٠١١ إلى ٢٠١٦، كما أدى ارتفاع مستويات التضخم ومزاحمة القطاع الخاص نتيجة السياسة المالية التوسعية - الناجمة بالأساس عن الإتفاق الاجتماعي الاستثنائي، إلى زيادة العجز في الميزانية الممولة بشكل متزايد ومباشر من البنك المركزي المصري، والنظام المصرفي المحلي في شكل سياسة نقدية استيعابية.

كما أدت هذه السياسات المالية والنقدية التوسعية إلى اختلالات داخلية وخارجية كبيرة، حيث اتساع العجز المزدوج في الموازنة الحكومية والحساب الجاري لميزان المدفوعات، فيما أدى تزايد العجز في الحساب الجاري، ونقص الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع اتجاه تدفقات المحافظ الاستثمارية، وزيادة صعوبات الوصول إلى

الأسواق المالية الدولية، إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية، ومن ثم نشوء سوق موازية للنقد الأجنبي وضغوط شديدة على سعر الصرف الرسمي.

ففيما يتعلق بجانب المالية العامة للدولة فقد تزايدت الفجوة بين الإيرادات والنفقات الحكومية نتيجة المطالبات الفنية بزيادة الأجور والمعاشات، والتي بلغت نحو ٢٥% من إجمالي النفقات العامة، كما نمت النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة بنسبة بلغت في المتوسط ١٧,٨% مقارنة بنسبة ١٤,٨% فقط خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠: ٢٠١٣/٢٠١٤، مما انعكس على زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، والتي بلغت كنسبة من الناتج المحلي ١٢,٢% عن العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، كذلك تزايد حجم الدين العام بشكل كبير ليبلغ أكثر من ١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بحوالي ٧٩,٢% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، كذلك ارتفعت أسعار العائد ومدفوعات الفوائد في ظل تزايد حجم الدين العام وارتفاع معدلات التضخم، حيث بلغت فوائد الدين العام نحو ٢٥% من النفقات العامة للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، أما بالنظر إلى مؤشرات الاقتصاد الدولي لمصر، فقد أدى تراجع النشاط الاقتصادي إلي تراجع الاستثمارات الأجنبية وانخفاض أعداد السائحين ليتحول ميزان المدفوعات من تحقيق فائض ٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى عجز بلغ نحو ١٠,٤ مليار دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٤، في حين بلغ عجز الميزان التجاري نحو ١٤,٦ مليار دولار عن هذا العام، كما أدت هذه المؤشرات السالبة للاقتصاد المصري إلى تراجع حجم الاحتياطي النقدي ليبلغ نحو ١٦,٧ مليار دولار عام ٢٠١٤ مقارنة بحوالي ٣٥,٢ مليار دولار عام ٢٠١٠، في الوقت ذاته، أدت استراتيجيات إحلال الواردات، والدعم الكبير للطاقة والكهرباء، وسعر الصرف الاسمي المبالغ في تقييمه، وأسعار الفائدة الحقيقية السلبية، إلى اختلالات اقتصادية كبيرة وعدم كفاءة النظام الاقتصادي، وإلى تحيز لصالح الصناعات كثيفة استخدام الطاقة، علاوة على هذا، عانت تنمية رأس المال البشري في مصر من عدم وجود حيز مالي في ظل ارتفاع مخصصات الأجور والإعانات ومدفوعات الفائدة على الإنفاق الحكومي، ما أدى إلى عدم تحقيق مكاسب الكفاءة للنمو الاقتصادي وتدهور تصنيف مصر في مجالي الرعاية الصحية والتعليم في المؤشرات الدولية.

وأخيراً، أدى نقص التمويل وعدم الاستقرار الذي تكبده الاقتصاد مباشرة في أعقاب يناير ٢٠١١ إلى تدهور البنية التحتية ونقص إمدادات الكهرباء والمياه، في حين أدت العمالة الكثيفة في القطاع العام، ونقص الوصول إلى الخدمات المالية، والإجراءات الإدارية المعقدة، وتفشي الفساد، والمعوقات التنظيمية والتشريعية إلى تدهور مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال والقدرة التنافسية العالمية لمصر، مما دفع الدولة لاتباع حزمة من الإجراءات التصحيحية مع بداية عام ٢٠١٢ للحد من هذه الاختلالات الاقتصادية وتحقيق النمو، وذلك من خلال إعلان السلطات المالية عن اعتماد إجراءات تقشفية للحد

من نمو الإنفاق الحكومي وعجز الميزانية، كما لجأت الدولة مؤخراً إلى تفعيل خطة إصلاحات طموحة، ركزت من خلالها على استعادة التوازنات الاقتصادية من خلال تنفيذ إصلاحات مهمة خصت مجالات السياسات المالية، وإصلاح دعم الطاقة، وتحسين التمويل الحكومي من خلال فرض ضريبة القيمة المضافة، وتطبيق نظام ضمان اجتماعي محسن يحفظ للطبقات الاجتماعية الأكثر هشاشة الحد الأدنى من شروط العيش الكريم، كما تضمنت الخطة إصلاحات هيكلية في قطاع الطاقة، والخصخصة، وتحسين البنية التحتية، ومناخ الاستثمار.

لذا و في ظل المشكلات السابقة حاولت الدولة اتباع حزمة من الإصلاحات في السياسات المالية منذ عام ٢٠١٦ بغرض تحسين الأوضاع الاقتصادية، تضمنت هذه الإصلاحات ما يلي^{٢٥}:

- الحفاظ على فائض أولي في الميزانية بنسبة ٢% من الناتج المحلي الإجمالي من أجل ضمان تراجع الدين العام، وبحيث يكون هناك حيز مالي للإنفاق على الأولويات، مثل الاستثمار في البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم.
- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال تنفيذ ضريبة القيمة المضافة، والضريبة العقارية، واستهداف زيادة حصيلة الضرائب من الجهات غير السيادية كنسبة من الناتج بمتوسط سنوي قدره نحو ٠,٥% من الناتج المحلي، بالإضافة إلى الإصلاحات الأخرى في التشريع الضريبي كتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة التحصيل الضريبي، بالإضافة إلى تطبيق إجراءات ميكنة المنظومة الضريبية .
- عملت وزارة المالية على تنمية وتنويع الإيرادات غير الضريبية من خلال تعديل واستحداث الرسوم المتعلقة بالخدمات العامة
- خفض النفقات الأولية عبر تقليص الدعم واحتواء فاتورة الأجور.
- رفع أسعار الطاقة بانتظام لتحقيق استرداد كامل تكلفة الوقود قبل خصم الضرائب بحلول ٢٠١٨/٢٠١٩.
- إلغاء دعم الكهرباء على مدى فترة خمس سنوات.
- زيادة المخصصات المالية الموجهة للإنفاق على الاستثمارات، الصيانة، دعم الصادرات، والبنية التحتية بهدف تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تخصيص ٣,٥ مليار جنية لتوصيل الغاز الطبيعي لنحو ١,٢ مليون وحدة سكنية، بالإضافة لتخصيص ٥,٧ مليار جنية لتمويل اسكان محدودي الدخل.
- زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم بهدف زيادة تراكم راس المال البشري.
- زيادة كفاءة الجهاز الإداري للدولة بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية والتطور التكنولوجي.

- استكمال جهود ترشيد وإعادة ترتيب أولويات الاتفاق العام والتحول من الاتفاق الجاري إلى الاتفاق الرأسمالي المنتج.
 - التوسع في تطبيق موازنة البرامج والاداء لمراقبة فاعلية الاداء وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة.
- وعلى الرغم من انتهاء تنفيذ هذه الخطة الإصلاحية للاقتصاد المصري في نوفمبر ٢٠١٩ بتحسن كبير مكن من معالجة بعض القضايا الهيكلية؛ إلا أن هذه الإصلاحات صاحبها تغيرات في معدلات التضخم، وفيما يلي نستعرض أهم الآثار التي نتجت عن هذه الإصلاحات على المتغيرات الكلية للاقتصاد المصري.

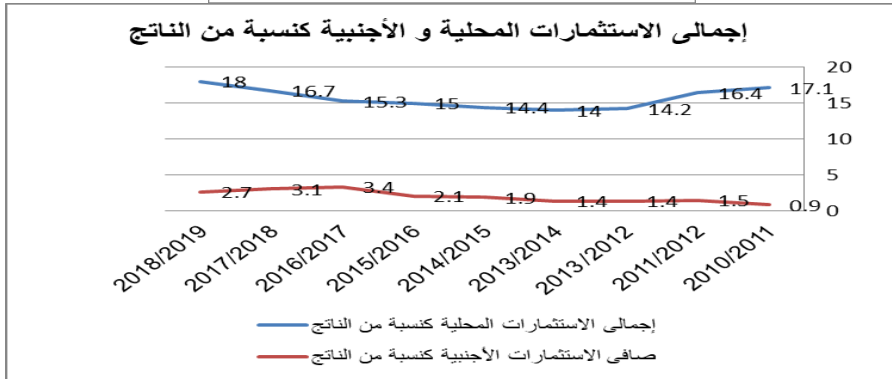
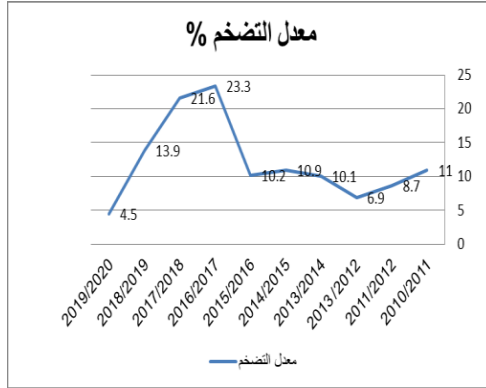
٣- الوضع الاقتصادي في مصر بعد الإصلاحات المالية لعام ٢٠١٦:

٣.١. أثر الإصلاحات المالية على المتغيرات الاقتصادية للدولة:

ويمكن توضيح أثر هذه الإصلاحات على المتغيرات الكلية في الاقتصاد -من خلال الشكل التالي حيث يلاحظ التذبذب الشديد في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي عكس خلال الفترة الأخيرة التذبذبات في معدلات التضخم، كما عكس خلال السنة الأخيرة تراجع معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة، والذي نمى خلال هذه الفترة بمعدلات متناسقة، ليعكس صحة السياسات الاقتصادية المتبعة لتحقيق النمو، وإن كان الناتج تراجع خلال السنة الأخيرة، بسبب ما عانى منه الاقتصاد من تداعيات فيروس الكورونا، وتراجع معدلات التضخم، أما من حيث معدلات التضخم فعلى الرغم من نموها خلال السنوات الأولى بمتوسط ١٠% ، إلا أنها شهدت ارتفاع ملحوظ عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ بسبب الاجراءات التصحيحية التي اتخذتها الدولة، وقرار تعويم سعر الصرف إلا أنها عاودت الانخفاض مجدداً، وبالنظر إلى معدلات النمو السكاني والبطالة فعلى الرغم من تزايد معدلات نمو السكان بمعدلات متقاربة، إلا أن الزيادة السكانية شهدت نمو ملحوظاً عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، حيث بلغ معدل نمو السكان ٥,١%، في حين تراجعت معدلات البطالة كنسبة من إجمالي الناتج لتبلغ ١٠,١٣% عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بدلاً من ١٣,١٥% عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣، كما انعكست السياسات التصحيحية للدولة على معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي كنسبة من الناتج، والتي تزايدت لتبلغ على التوالي ١٨%، ٢,٧% عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩، و إن كانت تراجعت في العام التالي بسبب تداعيات فيروس الكورونا.

شكل (١): تطور المتغيرات الكلية في الاقتصاد ٢٠١٠/٢٠١١ : ٢٠١٩ / ٢٠٢٠





المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، و البنك الدولي، أعداد متفرقة.

١.١.٣: أثر الإصلاحات المالية على المتغيرات المالية للدولة:

أما من حيث انعكاسات هذه الإصلاحات على الموازنة العامة للدولة فيمكن استعراضها من خلال النقاط التالية:

١.١.١.٣: أثر الإصلاحات المالية على الإيرادات العامة للدولة:

حيث يلاحظ نمو الإيرادات العامة للدولة بصورة مطردة منذ عام ٢٠١٠ / ٢٠١١، وإن كان هذا النمو قد شهد طفرتين خلال عامي ٢٠١٣/٢٠١٤ ، ٢٠١٦/٢٠١٧، ولعل ذلك مرجعه الإصلاحات الضريبية التي اتخذتها الدولة، فكما هو موضح بالجدول (١) قد نمت الإيرادات العامة بحوالي ٣٤,١٢% عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧، في حين نمت الإيرادات الضريبية بحوالي ٣١,١٤%، ٣٦,٢١% على التوالي خلال عامي ٢٠١٦ / ٢٠١٧، ٢٠١٧ / ٢٠١٨، وقد انعكس ذلك على نسبة هذه الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي،

والتي بلغت على التوالي خلال هذين العامين حوالى ١٩% ، ٢٢,٤٧% لإجمالي الإيرادات، و ١٣,٣% ، ١٧,٢% للإيرادات الضريبية. و إن كان ذلك يعكس تراجع في معدلات الطلب الخاص نتيجة هذه السياسة الاتكماشية، والذي قد ينعكس بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي، إن لم يصحبه توسع في الاتفاق الحكومي.

كما يتضح من البيانات ارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة، والتي بلغت حوالى ٧٨,١٥% عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ليعكس تزايد الأهمية النسبية لهذا المورد ضمن الإيرادات العامة للدولة، مما يعكس نوعاً من الخلل في هيكل الإيرادات العامة، حيث يجب أن يعتمد هذا الهيكل على التنوع بين الإيرادات السيادية الأخرى، والإيرادات غير السيادية والتي تعكس الدور الاقتصادي للدولة.

أما من حيث الإصلاحات الضريبية التي اتخذتها الدولة ومردود كل منها على العوائد الضريبية، فيمكن استعراضها من خلال الجدول (٢)، حيث يُظهر الجدول تركيز الإيرادات الضريبية في كل من الضريبة العامة على الدخل وضريبة القيمة المضافة، حيث تمثلان سوياً ما يزيد عن ٨٠% من إجمالي الإيرادات الضريبية، وإن كانت الأهمية النسبية لكل منهما اختلفت في ظل الإصلاحات الضريبية، حيث انخفضت الأهمية النسبية لضريبة الدخل من حوالى ٤٢,٤% عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥، لحوالى ٣٤% عام ٢٠١٩/٢٠١٨، وإن كان من المتوقع تحسنها في السنوات التالية، في حين تزايدت الأهمية النسبية لضريبة القيمة المضافة من حوالى ٤٠,٢% عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ، لتبلغ ٤٧,٦% عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩، ومن المتوقع استمرار تزايد أهميتها النسبية لتمثل ٥٠% من جملة الإيرادات الضريبية، ولعل السبب في ذلك ما شهده التشريع الضريبي لضريبة القيمة المضافة من تعديلات ، حيث أقر التشريع الضريبي التوسع في الخصم الضريبي على مدخلات الإنتاج لتشمل المدخلات المباشرة وغير المباشرة، وأيضاً سرعة الرد الضريبي في حالة التصدير، مع تعميم خضوع جميع السلع والخدمات للضريبة، توسيعاً للقاعدة الضريبية مع الحفاظ على مبدأ إعفاء السلع والخدمات الأساسية التي تمس الفقراء ومحدودى الدخل، وتوحيد سعر الضريبة، بما ينعكس على أسعار السلع النهائية و أسعار السلع الوسيطة، ومن ثم معدلات التضخم.

جدول (١): تطور الإيرادات العامة للدولة ٢٠١١/٢٠١٠ : ٢٠١٩/٢٠١٨

(القيمة بالمليار جنيه)

البند	/٢٠١٠	/٢٠١١	/٢٠١٢	/٢٠١٣	/٢٠١٤	/٢٠١٥	/٢٠١٦	/٢٠١٧	/٢٠١٨	/٢٠١٩	/٢٠٢٠	/٢٠٢١	(تقديري)
إجمالي الإيرادات العامة	٢٦٥,٣	٣٠٣,٦	٣٥٠,٣	٤٥٦,٨	٤٦٥,٢	٤٩١,٥	٦٥٩,٢	٨٢١,١	٩٤١,٩	١١٣٤,٤	١٢٨٨,٨	٢٠٢١	(تقديري)
معدل نمو إجمالي الإيرادات العامة	١,١-	١٤,٤٤	١٥,٣٨	٣٠,٤	١,٨٤	٥,٦٥	٣٤,١٢	٢٤,٥٦	١٤,٧١	٢٠,٤	١٣,٦		
الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	٩,٣٣	١٠,٤٤	١١,٧٩	١٤,٩٤	١٤,٥٧	١٤,٧٦	١٩	٢٢,٤٧	٢٤,٤٢	٢٨,٤	----		
إجمالي الإيرادات الضريبية	١٩٢,١	٢٠٧,٤	٢٥١,١	٢٦٠,٣	٣٠٦	٣٥٢,٣	٤٦٢	٦٢٩,٣	٧٣٦,١	٨٥٦,٦	٩٦٤,٨		
معدل نمو الإيرادات الضريبية %	١٠,٧٨	٧,٩٦	٢١,٠٧	٣,٦٦	١٧,٥٦	١٥,١٣	٣١,١٤	٣٦,٢١	١٦,٩٧	١٦,٣٧	١٢,٦٣		
الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة للدولة %	٧٢,٤١	٦٨,٣١	٧١,٦٨	٥٦,٩٨	٦٥,٧٨	٧١,٦٨	٧٠,٠٨	٧٦,٦٤	٧٨,١٥	٧٥,٥١	٧٤,٨٦		
الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي %	٦,٨	٧,١	٨,٥	٨,٥	٩,٦	١٠,٦	١٣,٣	١٧,٢	١٩,١	٢١,٤٣	----		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي

السنوي، ٢٠٢٠، أعداد متفرقة

جدول (٢): تطور الإيرادات الضريبية وفقاً لنوع الضريبة ٢٠١٤/٢٠١٥:٢٠٢٠/٢٠٢١

البند (القيمة بالمليار جنيه)	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠٢٠ ٢٠٢١ (تقديري)
الضرائب على الدخل	١٢٩,٨	١٤٤,٧	١٦٦,٩	٢٠٧,٢	٢٥٠,١	٢٩١,١	٣٥١,٦
الضرائب على الدخل كنسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية	٤٢,٤	٤١,١	٣٦,١	٣٢,٩	٣٤	٣٤	٣٦,٤
معدل نمو الضرائب على الدخل		١١,٥	١٥,٣	٢٤,١	٢٠,٧	١٦,٤	٢٠,٨
الضريبة على القيمة المضافة	١٢٢,٩	١٤٠,٥	٢٠٨,٦	٢٩٤,٣	٣٥٠,٦	٤١٥,٤	٤٦٩,٦
الضريبة على القيمة المضافة كنسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية	٤٠,٢	٣٩,٩	٤٥,٢	٤٦,٨	٤٧,٦	٤٨,٥	٤٨,٧
معدل نمو الضريبة على القيمة المضافة		١٤,٣	٤٨,٥	٤١,٠٨	١٩,١٣	١٨,٤٨	١٣,٠٥
الضرائب العقارية	٠,٦	١,٢	٢,١	٣	٤,٩	٦,٩	٧,١
الضرائب العقارية كنسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية	٠,٢	٠,٣٤	٠,٤٦	٠,٤٨	٠,٦٧	٠,٨١	٠,٧٤
معدل نمو الضرائب العقارية		١٠٠	٧٥	٤٢,٨٦	٦٣,٣٣	٤٠,٨٢	٢,٩
الضرائب الجمركية	٢١,٩	٢٨,١	٣٤,٣	٣٧,٩	٤٢	٥١,٧	٤٤,٥
الضرائب الجمركية كنسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية	٧,١٦	٧,٩٨	٧,٤٢	٦,٠٢	٥,٧	٦,٠٤	٤,٦١
معدل نمو الضرائب الجمركية		٢٨,٣	٢٢,١	١٠,٥	١٠,٨	٢٣,١	١٣,٩ -

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقرير المالي الشهري، وزارة المالية، أعداد متفرقة.

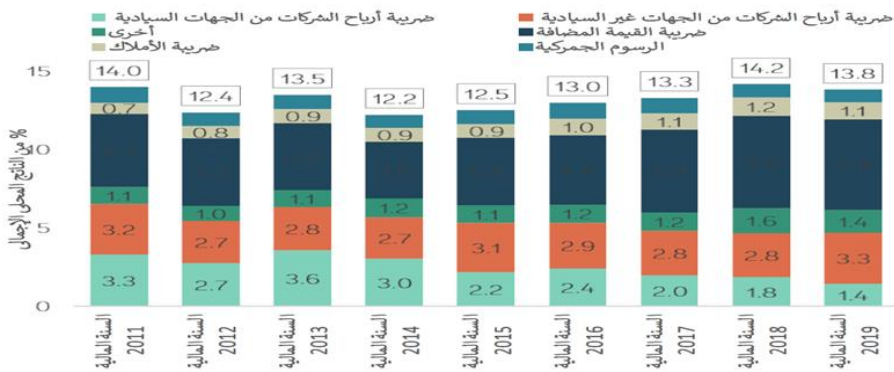
أما من حيث معدلات نمو كل من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، فقد نمت عائدات كل منهما بأقصى معدلاتهما خلال فترة الإصلاحات التشريعية للضريبة ليبلغ معدل نموها على التوالي ٢٤,١%، ٤١,٠٨% عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، في حين بلغت ضريبة القيمة المضافة أعلى معدل نمو لها ٤٨,٥% عام ٢٠١٦/٢٠١٧، ولعل هذه الطفرة في معدلات نمو إيرادات ضريبة القيمة المضافة هي السبب في تزايد أهميتها النسبية ضمن هيكل إيرادات الدولة.

وفيما يتعلق بالضريبة العقارية، فقد كان للإصلاح الضريبي مردود إيجابي على عوائد الضريبة العقارية والتي نمت بمعدل ١٠٠%، ٧٥% على التوالي عن عامي ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٧، لتبلغ حصتها من الإيرادات الضريبية حوالي ٠,٦٧% عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بدلاً من ٠,٢% عام ٢٠١٤، ٢٠١٥، خاصة في ظل ما تم تطبيقه من إصلاحات إدارية تستهدف تصحيح المنظومة الضريبية، وعملية تحصيل الضريبة، أما بالنسبة للضريبة الجمركية فعلى الرغم من الإصلاحات في السياسات الجمركية والتي أدت إلى تزايد العوائد الجمركية، إلا أن معدلات حصتها من الإيرادات الضريبية شهدت تراجعاً خلال هذه الفترة لتبلغ ٥,٧% عام ٢٠١٨/٢٠١٩، بدلاً من ٧,١٦% عام ٢٠١٤/٢٠١٥، كما يُتوقع أن تشهد معدل نمو سالباً خلال العام الحالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ حوالي -١٣,٩%، بسبب ما يشهده العالم من تداعيات فيروس كورونا، وتراجع حجم التجارة الدولية.

كما يوضح الشكل التالي تطور معدلات الضريبة النوعية كنسبة من الناتج، حيث يتضح كبر مساهمة كل من ضريبة القيمة المضافة وضريبة أرباح الشركات كنسبة من الناتج.

شكل (٢): تطور مساهمات الضريبة النوعية كنسبة من الناتج فيما بين عامي

٢٠١١/٢٠١٢، ٢٠١١/٢٠١٨، ٢٠١٩/٢٠٢٠



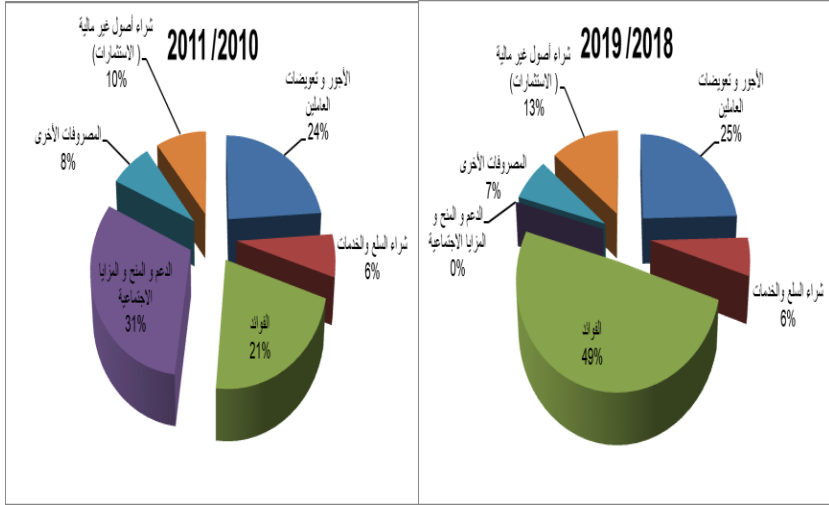
المصدر: من الأزمة إلى التحول الاقتصادي، البنك الدولي، ٢٠٢٠، ص ٢٢.

٣.١.١: أثر الإصلاحات المالية على النفقات العامة للدولة:

أما فيما يتعلق بجانب النفقات العامة فمن الملاحظ وفقاً لبيانات جدول (٣) تزايد إجمالي النفقات خلال الفترة الأخيرة من الدراسة، حيث بلغت معدلات نمو الاتفاق ٢٦,٢%، ٢٠,٦% لعامي ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨ على التوالي، حيث مثل الاتفاق العام خلال هذين العامين حوالي ٣٤,٠٥%، ٣٥,٥% كنسبة من إجمالي الناتج على التوالي، ومن المتوقع أن يبلغ ٣٩,٤% عن عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، ولعل السبب في ذلك هو قرار تعويم سعر صرف الجنيه المصري وما نتج عنه من زيادة في معدلات التضخم خلال هذين العامين والتي بلغت ٢٣,٣%، ٢١,٦% على التوالي مقارنةً بحوالي ١٠,٢% في السنة السابقة، كما أدى هذا الارتفاع في سعر الصرف إلى زيادة الاتفاق العام خلال هذين العامين لزيادة مخصصات الدعم للسلع البترولية، من خلال زيادة الدعم المحول للهيئة العامة للبترول، حيث نمت دعم المواد البترولية بحوالي ١٢٥,٥%، ٥,٠٤% على التوالي، في حين عاود دعم المواد البترولية نموه بقيم سالبة في السنوات التالية، بسبب الإصلاحات المتخذة بشأن خفض دعم الطاقة، كما أدى ارتفاع معدل التضخم إلى زيادة دعم السلع التموينية عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ بمعدل نمو بلغ ٦٩,٤%، وبالتعرض لهيكل الاتفاق الحكومي فمن الملاحظ تراجع حجم الدعم كنسبة من إجمالي الاتفاق العام فقد بلغ ١٤,٩% عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩، بدلاً من ٢٧,٧% عام ٢٠١٠ / ٢٠١١، ولعل السبب في ذلك انتهاج الدولة سياسات إصلاحية لخفض مخصصات الدعم وإعادة توزيعها على النشاطات الإنتاجية، وإن كان ذلك لم يتحقق في الواقع حيث لم تتزايد اتفاقات الدولة على شراء الاصول غير المالية والسلع والخدمات سوى بمعدلات طفيفة، في حين كانت النسبة الأكبر من الزيادات في النفقات العامة موجهة لخدمة الدين العام، كما هو موضح بالشكل التالي حيث يلاحظ تطور الأهمية النسبية لبنود الاتفاق العام:

شكل (٣): تطور مخصصات الإنفاق العام فيما بين عامي ٢٠١٠/٢٠١١،

٢٠١٨ / ٢٠١٩



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقرير المالي الشهري، وزارة المالية، أعداد متفرقة.

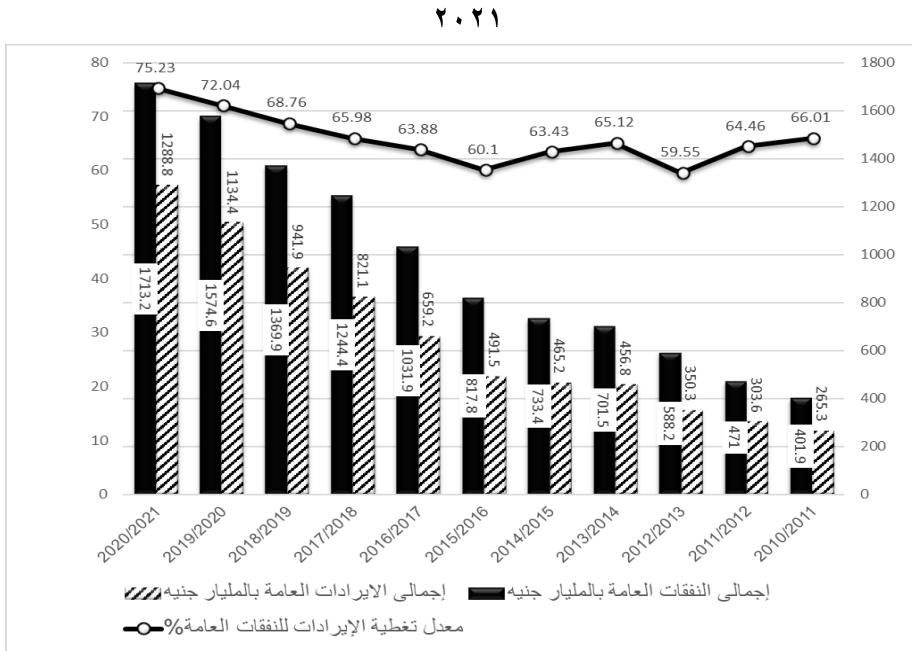
جدول رقم ٣

جدول (٣): تطور النفقات العامة للثروة ٢٠١٠/٢٠١١/٢٠١٢/٢٠١٣/٢٠١٤/٢٠١٥/٢٠١٦/٢٠١٧/٢٠١٨/٢٠١٩/٢٠٢٠												
(القيمة بالمليار جنيه)												
	٢٠٢٠/٢٠٢١	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٠/٢٠١١	
البنية	١٧١٣,٢	١٥٧٤,٦	١٣٦٩,٩	١٢٤٤,٤	١٠٣١,٩	٨١٧,٨	٧٣٣,٤	٧٠١,٥	٥٨٨,٢	٤٧١	٤٠١,٩	
إجمالي النفقات العامة	٨,٨	١٤,٩	١٠,١	٣٠,٦	٣٦,٢	١١,٥	٤,٥	١٩,٣	٢٤,٩	١٧,٢	٩,٨	
معدل نمو النفقات العامة	-----	٣٩,٤	٣٥,٥١	٣٤,٥	٢٩,٧٤	٢٤,٥٥	٢٢,٩٨	٢٢,٩٤	١٩,٧٩	١٦,٢	١٤,١٣	
النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	١٤٠,٧	١٧١,٨	٢٠٣,٧	٢٤٣,٦	٢٠٢,٥	١٣٨,٧	١٥٠,٢	١٨٧,٦	١٧٠,٨	١٣٠,٥	١١١,٣	
إجمالي الدعم	٨,٢	١٠,٩	١٤,٩	١٩,٦	١٩,٦	١٧	٢٠,٥	٢٦,٧	٢٩,٤	٢٧,٧	٢٧,٧	
إجمالي الدعم كنسبة من إجمالي النفقات العامة	٧٨,٢	٥٣	٨٤,٧	١٢٠,٨	١١٥	٥١	٧٣,٩	١٢٦,٣	١٢٠	٩٥,٥	٦٧,٧	
دعم المواد التوريقية	٤٦,٧٩ -	٣٧,٤٣	٢٩,٨٨ -	٥٠,٤	١٣٥,٤٩	٣٠,٩٩ -	٤١,٤٤	٥,١٧	٢٥,٦٥	٤١,٠٦	-----	
معدل نمو دعم المواد التوريقية %	-----	-----	١٦	٧٨,٦	٢٧,٦	٢٨,٥	٢٦,٣	١٣,٣	٥	٥	٦,٣	
دعم الكوربياء	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	
الائاق على شراء السلع والخدمات	١٠٠,٢	٧٤,٩	٦٢,٤	٥٣,١	٤٢,٥	٣٥,٧	٣١,٣	٢٧,٢	٢٦,٧	٢٦,٨	٢٦,١	
معدل نمو الائاق على شراء السلع والخدمات %	٣٣,٧٨	٢٠,٠٣	١٧,٥١	٢٤,٩٤	١٩,٠٥	١٤,٠٦	١٥,٠٧	١,٨٧	٠,٣٧-	٢,٦٨	-----	
الائاق على التعليم	-----	-----	١١٥,٧	١٠٧,٠٧	١٠٣,٧	٩٧,٣	٩٢,٣	٨٤,١	٦٦,٢	٥٦,٤	٤٨,٢	
الائاق على التعليم كنسبة من إجمالي النفقات	-----	-----	٨,١	٨,٩	١٠	١١,٩	١٢,٦	١٢	١١,٣	١٢	١٢	
الائاق على الصحة	-----	-----	٥٨,٩	٥٤,٩٢	٤٨,٩٤	٤٤,٩٥	٤٢,٤	٣٢,٧٤	٢٧,٤١	٢٣,٧٨	١٨,٧	
الائاق على الصحة كنسبة من إجمالي النفقات	-----	-----	٤,٣	٤,٥	٥,٢	٥,١	٥,٣	٤,٧	٥,١	٤,٨	٤,٧	

المصدر: إحداء الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير المالي الشهري، وزارة المالية، أعدد متفرقة، بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٢٠.

أما فيما يتعلق بمعدل تغطية الإيرادات العامة للاتفاق العام فيمكن إيضاحه من خلال الشكل التالي والذي عكس أنه على الرغم من تراجع معدلات التغطية من حوالى ٦٦,٠١% عام ٢٠١٠/٢٠١١، لتبلغ أقل قيمة لها ٦٠,١% عام ٢٠١٦/٢٠١٥، إلا أنها عاودت الارتفاع في السنوات التالية لتبلغ ٦٨,٧٦% عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ومن المتوقع أن تبلغ ٧٥,٢٣% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، وهو الأمر الذى يعكس جودة أداء السياسة المالية فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات العامة.

شكل (٤): إجمالى الإيرادات والنفقات العامة ومعدل التغطية ٢٠١٠/٢٠١١ : ٢٠٢٠/٢٠٢١



٣.١.١.٣: أثر الإصلاحات المالية على العجز وحجم الدين العام للدولة:

أما فيما يتعلق بتطور العجز والدين العام، فيلاحظ من الجدول التالي تراجع معدلات نمو العجز النقدي، وذلك في ظل السياسات التقشفية التي اتبعتها الدولة، حيث تراجع معدل نمو العجز من ٢٢,٨% عام ٢٠١١ / ٢٠١٢، إلى حوالى ١,١% عام

و كذلك الحال بالنسبة لمعدلات العجز الكلي والذي بلغ معدلات سالبة منذ عام ٢٠١٦/٢٠١٧، وإن كان عاود الارتفاع في السنة التالية بسبب تزايد معدلات التضخم، إلا أنه عاود الانخفاض خلال عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ليبلغ -٠,٦%، وبالتالي فقد نجحت الخطة الإصلاحية على صعيد قطاع الموازنة، في تعديل التوازنات وخفض عجز الموازنة الأولي البالغ ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى حوالي ٨% عام ٢٠١٨/٢٠١٩، مما أدى إلى انخفاض العجز الكلي للميزانية من ١٤,٧% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨,١% من الناتج المحلي الإجمالي للتواريخ المذكورة على التوالي.

جدول رقم ٤

جدول (٤): تطور العجز والدين العام للدولة كنسبة من الناتج ٢٠١٩: ٢٠١١ (القيمة بالمثل جنية)

البيد	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
العجز التقدي	١٣٦,٦	١٦٧,٤	٢٣٧,٩	٢٤٤,٧	٢٦٨,١	٣٢٦,٤	٣٧٢,٨	٤٢٣,٣	٤٢٨
معدل نمو العجز التقدي	٣٩,٥	٢٢,٨٢	٤٢,١١	٢,٨٦	٩,٥٦	٢١,٧٥	١٤,٢٢	١٣,٥٥	١,١١
العجز الكلي	١٣٤,٥	١٦٦,٧	٢٣٩,٧	٢٥٥,٤	٢٧٧,٤	٣٣٩,٥	٣٧٩,٦	٤٣٢,٦	٤٣٥
معدل نمو العجز الكلي	٣٧,٢	٤٢,٩٤	٤٣,٧٩	٦,٥٥	٩,٤	٤٢,٩٨	—	١٣,٩٦	—
الدين العام المحلي	١٠٤٤,٩	١٢٣٨,١	١٥٢٧,٤	١٨١٦,٦	٢١١٦,٣	٢٦٢٥,٧	٣١٦٥,٩	٣٦٩٦,٤	٤٢٨٨,٩
الدين العام الخارجي	٢٠٨,٤	٢٠٩,٣	٣٠٥,١	٣٣٥,٢	٣٦٦,٦	٤٥٥,٨	١٤٢٦,٢	١٦٥٥,٧	١٨٠٩,٦
إجمالي الدين العام	١٢٥٣,٣	١٤٤٧,٤	١٨٣٢,٥	٢١٤٦,٨	٢٤٨٢,٩	٣١١٦,٥	٤٥٨٧,١	٥٣٤٧,١	٦٠٩٨,٥
الدين العام المحط كنسبة من إجمالي الدين العام %	٨٣,٤	٨٥,٥	٨٣,٤	٨٤,٦	٨٥,٢	٨٤,١	٦٨,٩	٦٩,١	٧٠,٣
الدين العام الأجنبي كنسبة من إجمالي الدين العام %	١٦,٦	١٤,٥	١٦,٦	١٥,٤	١٤,٨	١٥,٩	٣١,١	٣٠,٩	٢٩,٧
إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	٤٤,١	٤٩,٨	٦١,٧	٧٠,٢	٧٧,٨	٩٣,٦	١٣٢,٢	١٤٦,٣	١٥٨,١

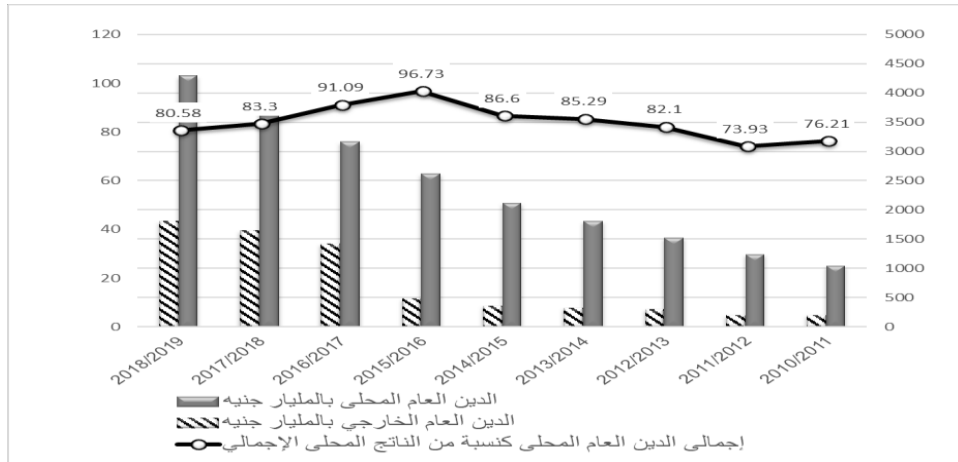
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠٢٠، أعداد متفرقة.

وإن كان هذا التحسن في قيم العجز لم يصحبه تحسن في حجم الدين العام، والذي بلغ ١٤٦,٣% من إجمالي الناتج لعام ٢٠١٧/٢٠١٨، بدلاً من ٤٤,١% عام ٢٠١٠/٢٠١١، وقد كانت النسبة الأكبر من هذا الدين حوالي ٨٤% كمتوسط عن الفترة ٢٠١٠/٢٠١١: ٢٠١٥/٢٠١٦ من الاقتصاد المحلي، مما يمثل عبء على المدخرات المحلية المتاحة للاستثمار، وبالتالي يخلق نوع من المزاحمة للاستثمارات الخاصة، بما ينعكس على معدلات النمو، إلا أن هذا التوجه تراجع منذ عام ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث بدأت الدولة في الاعتماد على الاقتراض الخارجي، لتبلغ نسبة الدين العام الأجنبي كنسبة من إجمالي الدين العام حوالي ٣٠,٩% عام ٢٠١٧/٢٠١٨، حيث شهد الدين الخارجي خلال السنة الأخيرة زيادة تقدر بنحو ٢٣,٣ مليار دولار، وذلك كنتيجة أساسية للاقتراض عن طريق إصدار سندات دولارية بقيمة ٧ مليار دولار، وجزء من قرض صندوق النقد الدولي بقيمة ٢,٧٥ مليار دولار، وقرض من البنك الدولي بقيمة ٢ مليار دولار، وقرض من بنك التنمية الأفريقي بقيمة ٠,٥ مليار دولار.

وقد انعكس هذا التراجع في الاعتماد على الدين المحلي في نسبة الدين المحلي كنسبة من الناتج، حيث تراجع من حوالي ٩٦,٧٣% عام ٢٠١٥/٢٠١٦، ليبلغ ٨٠,٥٨% عام ٢٠١٨/٢٠١٩، كما هو موضح بالشكل التالي.

شكل (٥): إجمالي الدين المحلي والخارجي، ونسبة الدين المحلي من

الناتج، ٢٠١٠/٢٠١١: ٢٠١٨/٢٠١٩



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، أعداد متفرقة.

٣.٣: جائحة الكورونا وانعكاساتها على الموازنة العامة للدولة:

ستتأثر متغيرات المالية العامة المصرية بجائحة الكورونا وما صاحبها من تراجع في أداء النشاط الاقتصادي، فمن المتوقع أن يتسع العجز الكلي في الموازنة إلى نحو ٨,٢ % من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٠ ، مقابل ٧,٢ % التي كانت الحكومة قد استهدفتها، ويرجع هذا التزايد في العجز في الأساس إلى تراجع إجمالي الإيرادات. فمن المنتظر أن تتأثر حصيللة الضرائب بتراجع النشاط الاقتصادي، وكذلك إجراءات الإهمال المتعلقة بتأخير دفع الضرائب التي أعلنتها الحكومة من أجل تخفيف الضغوط المالية قصيرة الأجل على الأفراد والشركات ومد يد العون لهم للصدور في وجه الأزمة، كما يتوقع أن تؤثر الأزمة على ربحية الكيانات السيادية مثل قناة السويس والبنك المركزي والهيئة المصرية العامة للبتروال التي تقوم بتحويل الضرائب والأرباح والرسوم إلى الخزنة العامة.

وفي الوقت نفسه، قد يشكل احتواء المصروفات صعوبات لا سيما من خلال حزمة الاستجابة لجائحة كورونا التي تمثل ١,٧ % من الناتج المحلي الإجمالي، فمن المتوقع أن تتجاوز موازنة قطاع الصحة مخصصاتها الأولية البالغة ٧٣ مليار جنيه بما يمثل ١,٢ % من الناتج المحلي ٢٠١٩/٢٠٢٠، لتبلغ ٩٣,٥ مليار جنيه بما يمثل ١,٤ % من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، إلا أنه على الرغم من ذلك فقد يتم احتواء هذه الأزمة على جانب النفقات لسببين رئيسيين، ألا وهما :

- من المتوقع أن يؤدي تحرك البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار ٣٠٠ نقطة إلى تحقيق وفورات في المالية العامة بنسبة ٠,٤% إلى ٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في شكل خفض مدفوعات الفائدة
- من المنتظر أن يؤدي انهيار أسعار النفط العالمية إلى تحقيق وفورات إضافية في المالية العامة تصل إلى حوالي ٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في شكل خفض دعم الوقود.

بالإضافة لما سبق فمن المتوقع أن يرتفع الدين الحكومي من ٩٠,٢% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٩٣,٨% عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، ثم إلى ٩٦% عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، قبل أن يبدأ في الانخفاض مرة أخرى، حيث أن استدامة الديون تتوقف على استئناف ضبط أوضاع المالية العامة ومواصلة النمو بعد الأزمة^{٢٦}.

٢- تحليل قياسي لأثر السياسات النقدية على معدلات التضخم:

لقياس العلاقة القياسية فيما بين معدلات التضخم والتغيرات في السياسة المالية، فيمكن قياس هذه العلاقة من خلال النموذجين التاليين، حيث سيتم اعتماد نموذجين لمنع وجود علاقة ترابط فيما بين متغيرات السياسة المالية، وذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي:

النموذج الأول:

$$INF = \alpha + \beta_1 INF_{T-1} + \beta_2 GDPR + \beta_3 GOVEXG + \beta_4 INT + \beta_5 EXR + \epsilon_i$$

متغيرات النموذج:

وصف المتغير	اسم المتغير	
معدل التضخم	INF	المتغير التابع
معدل التضخم للسنة السابقة	INF _{T-1}	المتغيرات المستقلة (المفسرة)
معدل نمو إجمالي الناتج الحقيقي	GDPR	
معدل نمو الائتاق الحكومي	GOVEXG	
سعر الفائدة على الاقراض	INTR	
سعر الصرف	EXR	

النموذج الثاني:

$$INF = \alpha + \beta_1 TAXR + \beta_2 PUBD + \epsilon_i$$

متغيرات النموذج:

وصف المتغير	اسم المتغير	
معدل التضخم	INF	المتغير التابع
الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج	TAXR	المتغيرات المستقلة (المفسرة)
إجمالي خدمة الدين كنسبة من إجمالي الدخل القومي	PUBD	

نتائج النموذج الأول:

Source	SS	df	MS	Number of obs =	30
Model	507.107858	5	101.421572	F(5, 24) =	5.69
Residual	428.099845	24	17.8374935	Prob > F =	0.0013
				R-squared =	0.5422
				Adj R-squared =	0.4469
Total	935.207703	29	32.2485415	Root MSE =	4.2234

inf	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
inft	.245777	.1610869	1.53	0.140	-.08669	.578244
rgdp	-.2357848	.5013153	-0.47	0.642	-1.270449	.798879
exp	.1028365	.0661572	1.55	0.133	-.0337052	.2393782
intr	.5434087	.3273709	1.66	0.110	-.1322516	1.219069
exr	.4860116	.1968349	2.47	0.021	.0797642	.8922589
_cons	-3.549029	4.949726	-0.72	0.480	-13.76476	6.666704

وفقاً للنتائج السابقة من الملاحظ أنه على الرغم من معنوية النموذج إلا أن المتغيرات كانت غير معنوية نظراً لطول فترة البيانات و التي امتدت لتشمل الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩، وما شملته هذه الفترة من تغيرات اقتصادية وسياسية أثرت على حركة هذه المتغيرات وبالتالي معنويتها، كما يلاحظ أنه على الرغم من أهمية هذه المتغيرات في تفسير التغيرات في معدلات التضخم وفقاً للنظرية الاقتصادية، إلا أنها لم تفسر سوى ٤٥% من التغيرات في معدلات التضخم في مصر، ولعل ذلك يعكس أهمية المتغير الأكبر في تفسير هذا التغير في معدلات التضخم ألا وهو الاستهلاك العائلي، وتحليل متغيرات النموذج يتضح أن المتغير الأكثر تأثيراً في معدلات التضخم هو سعر الفائدة ، حيث يؤدي التغير في سعر الفائدة بمعدل ١% إلى تغير معدل التضخم بحوالي ٠,٥٤%، يليه متغير سعر الصرف، مما يعكس أولوية السياسة النقدية في التأثير على معدلات التضخم مقارنةً بالسياسة المالية، حيث كان تأثير معدل النمو في الانفاق الحكومي ضعيف، بلغ حوالي ٠,١%، في حين بلغ تأثير معدل النمو في الناتج الحقيقي حوالي ٠,٢٣%، وبالتالي ففي حال توجيه الانفاق العام لزيادة معدلات النمو في الناتج الحقيقي فإن الأثر الإيجابي لزيادة الناتج على خفض معدلات التضخم، سيمحو التأثير السالب لزيادة معدلات الانفاق ليكون صافى الأثر لكليهما موجباً على الاقتصاد، من خلال خفض معدلات التضخم بحوالي ٠,١٣% .

نتائج النموذج الثانى:

Source	SS	df	MS	Number of obs =	30
Model	198.732639	2	99.3663193	F(2, 27) =	3.64
Residual	736.475064	27	27.2768542	Prob > F =	0.0398
				R-squared =	0.2125
				Adj R-squared =	0.1542
Total	935.207703	29	32.2485415	Root MSE =	5.2227

inf	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
taxr	-.9473331	.5663129	-1.67	0.106	-2.109311 .2146449
pubd	1.727589	.6595811	2.62	0.014	.3742405 3.080938
_cons	19.46591	7.862331	2.48	0.020	3.333739 35.59808

وفقاً لنتائج النموذج السابق فمن الملاحظ معنوية النموذج، حيث يفسر كلا المتغيران حوالى ١٥% من التغيرات فى معدلات التضخم، حيث يعكس النموذج وجود علاقة عكسية بين نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج كعامل مكتمل للإتفاق الاستهلاكى ومعدلات التضخم، حيث تؤدي زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج بحوالى ١% إلى تراجع معدلات التضخم بحوالى ٠,٩٤%، فى حين يتضح الأثر الإيجابى لزيادة أعباء خدمة الدين العام كنسبة من الدخل القومى، حيث تؤدي زيادة هذه النسبة إلى زيادة معدلات التضخم بحوالى ١,٧٢%، و هو ما يفسر زيادة معدلات التضخم فى مصر على الرغم من اتباع الدولة سياسة مالية تقشفية، ففى ظل تزايد أعباء الدين العام فى مصر، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة السابقة و ما صاحبه من زيادة فى معدلات الاقتراض العام، فقد أدى ذلك إلى تزايد أعباء الدين العام، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم فى مصر، حيث يتضح من خلال الجمع بين أثر المتغيرات الثلاثة للسياسة المالية على معدلات التضخم فى مصر، أن هذا الأثر موجباً فقد بلغ حوالى ٠,٨٨%، فزيادة هذه المتغيرات الثلاثة بحوالى ١% لكل منهم، فإن الأثر الصافى سيكون زيادة معدلات التضخم بحوالى ٠,٨٨%.

نتائج وتوصيات الدراسة:

مما سبق يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

➤ وفقاً لمراجعة الأدبيات و الدراسات السابقة فى العلاقة بين السياسات المالية والتضخم، فقد أوضحت أهمية اتباع سياسات تقشفية للحد من معدلات التضخم، حيث أن زيادة الإتفاق الحكومى يؤدي لما يعرف بأثر المزامحة لكل من القطاع العائلى و

القطاع الخاص، وما ينتج عن ذلك من تشوهات سعرية، تؤثر على المناخ الاستثماري وبيئة العمل ، وبالتالي يجب الحد من الاتفاق الحكومي وتوجيهه إلى المجالات المحفزة للاستثمار ، أو النشاطات الانتاجية لخلق أثر تعويضي عما يخلفه الاتفاق الحكومي من آثار تضخمية، خاصة في ظل تمويل هذا الاتفاق من خلال التوسع في فرض الضرائب والتي قد تخلق آثار انكماشية، تؤدي إلى الحد من معدلات الانتاج، ولعل ذلك لم يحدث في الحالة المصرية فقد كان معامل الإيرادات الضريبية وأثره على معدلات التضخم في مصر سالباً، ليعكس أن زيادة معدلات الضريبة يؤدي إلى الحد من معدلات التضخم، ولعل ذلك يمكن ارجاعه إلى أن القاعدة الأكبر من دافعي الضرائب في مصر، هي الفئات الفقيرة و المتوسطة، ذات الميل الأعلى للاستهلاك، وبالتالي فإن فرض الضريبة يؤدي إلى تراجع القوى الاستهلاكية لهذه الفئات، وبالتالي تراجع معدلات التضخم، وبالتالي فإن السياسة المالية التقشفية هي الأكثر ملائمة للحد من معدلات التضخم، و إن كان من الضروري وجود شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفئات المتضررة.

➤ وقد تأكدت صحة نتائج الدراسات السابقة وفروض الدراسة من خلال النماذج القياسية و التي أوضحت وجود علاقة عكسية بين معدلات الضريبة ومعدل التضخم، وعلاقة موجبة بين معدل نمو الاتفاق العام وخدمة الدين العام، مما يعكس صحة السياسة المتبعة في التقشف المالي للحد من التضخم، وإن كان من الضروري أن يصاحبها سياسات تعويضية كما ذكر سابقاً.

➤ وفيما يتعلق بفاعلية كل من السياسة المالية و النقدية للحد من التضخم فقد أوضحت النماذج أن السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية، كما أوضحت ضرورة زيادة الانتاج، لزيادة المعروض السلعي بما يتوافق مع معدلات الطلب الكلي، وبالتالي خفض الأسعار.

وبالتالي فإن السياسات التقشفية في مصر هي ضرورة اقتصادية لما لها من أثر على الحد من معدلات التضخم، بالإضافة لأثرها على الحد من عجز الاموازنة، وبالتالي الحد من عمليات الاقتراض، وتخفيض معدلات خدمة الدين العام، وإن كان من الضروري أن يصاحبها سياسات تعويضية للفئات المتضررة

السياسات المقترحة والتوصيات:

ووفقاً لما سبق، يمكن الوصول إلى التوصيات التالية:

١. يقترح على الدولة العمل على خفض معدلات التضخم في مصر حيث أن الفئات الفقيرة والأكثر فقراً هي الفئات الأكثر تضرراً من سياسات التقشف المالي، سواء بصورة مباشرة من خلال رفع معدلات الضريبة و التنوع في الأدوات الضريبية وما يصاحبه من ارتفاع في أسعار السلع أو من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في بعض

المجالات وما يخلفه من آثار مزاحمة تخلق تشوهات سعرية فى أسعار السلع وأسعار الفائدة وما ينتج عنه من تراجع استثمارات، أو خفض الاتفاق فى مجالات أخرى و التى كانت أكثر استهدافاً للفئات الفقيرة من خلال خفض بنود الدعم، و ما يخلفه من ارتفاع فى أسعار السلع ورفع معدلات التضخم.

٢. توصى الدراسة بزيادة المعروض السلعي، للحد من الأثر التضخمي للسياسات المالية، فكما أوضحت النماذج السابقة أنه يمكن الحد من الأثر الإيجابي للاتفاق الحكومي على زيادة معدلات التضخم من خلال زيادة الناتج الحقيقي .

٣. إعادة توجيه الإيرادات الضريبية للاتفاق على نشاطات إنتاجية تضمن زيادة معدلات الإنتاج و التشغيل، بما يؤدي إلى خفض معدلات التضخم.

٤. توصى الدراسة بالحد من الاتفاق الحكومي وتوجيهه إلى المجالات المحفزة للاستثمار ، أو النشاطات الإنتاجية لخلق أثر تعويضي عما يخلفه الاتفاق الحكومي من آثار تضخمية.

٥. يقترح أن توجه السياسات المالية للحكومة نحو تحفيز النشاط الاقتصادي لمختلف القطاعات، وخاصة قطاعات الإنتاج السلعي كالزراعة والصناعة وتبنى الآليات التى تساعد على ذلك مثل:

- تقديم دعم للمزارعين فى توفير مدخلات الإنتاج بتكلفة أقل من الأسعار السوقية- ومساعدتهم فى تسويق منتجاتهم بإتباع و دعم نظام الزراعة التعاقدية.

- تشجيع الصناعات و إعادة هيكلتها ودعمها، وخاصة تلك التى تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية فى السوق العالمى، مثل صناعة الغزل و النسيج ، وصناعات الأدوية و الأثاث

- توفير الدعم لازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، للحد من معدلات البطالة، وزيادة المعروض السلعي، وتخفيف العبء عن الفئات الأكثر فقراً.

وذلك لخلق آثار إنتاجية تعويضية عما يخلفه الاتفاق الحكومي من آثار

تضخمية

٦. يفضل مراعاة اتباع نظام ضريبي تصاعدي، وضمان عدم نقل العبء الضريبي على الفئات الأكثر فقراً فى المجتمع، ومحاولة استهداف الفئات الأعلى فى مستوى الدخل، خاصةً فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة ، فعلى الرغم من أثر الضريبة السلبى على معدلات التضخم من خلال خفض معدلات الاتفاق، إلا أنه يجب الحرص على عدم مساس السلع الأساسية والضرورية لحياة الإنسان، وأما رفع معدلات هذه الضريبة على السلع الترفيحية و الكمالية.

٧. توفير المرافق الملائمة والخدمات بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر، والصحة والرفاهية، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والصرف الصحي، لتوفير حياة كريمة للمواطنين.

٨. يقترح أن تتبع الدولة حزمة من السياسات المالية والنقدية التي تستهدف الحد من الآثار السلبية لارتفاع معدلات التضخم، كخفض أسعار الفائدة لما يصاحبها من حد في معدلات التضخم، وزيادة مخصصات التمويل والأقراض للمشروعات الصغيرة، ومراعاة العدالة في توزيع الإنفاق العام على مستوى الإنفاق الجاري والإستثماري بحيث يصل إلى الفئات الأكثر احتياجاً، وتحقيق العدالة في التوزيع الجغرافي بين المحافظات، بالإضافة لإقامة شبكة للحماية الاجتماعية، وزيادة نسبة العمالة في المشروعات العامة.

٩. الحد من عمليات الاقتراض سواء الداخلي أو الخارجي لما تخلفه من آثار تضخمية، تؤدي إلى خفض المستوى المعيشي للأفراد، وخفض معدلات دخولهم من خلال رفع معدلات الضريبة لخدمة الدين العام، بالإضافة لأثرها على رفع معدلات التضخم.

هوامش الدراسة

¹ W. Fred Woods, fiscal policy and inflation, p15

² Philipp C. Rother, fiscal policy and inflation volatility, European Central Bank, working paper series, No. ٣١٧, March ٢٠٠٤, p٧.

³ Abdullah Ali Al-Masaeed, Evgeny Tsaregorodtsev, The Impact of Fiscal Policy on the Economic Growth of Jordan, International Journal of Economics and Finance, y Canadian Center of Science and Education, ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728, Vol. 10, No. 10; 2018, p 145.

⁴ Ndari Surjaningsih, G. A. Diah Utari, Budi Trisnanto, the impact of fiscal policy on the output and inflation, Bulletin of Monetary Economics and Banking, April 2012, p 368.

⁵ Philipp C. Rother, op.cit, p7.

⁶ W. Fred Woods, op.cit, p16-17

⁷ Ndari Surjaningsih, G. A. Diah Utari, Budi Trisnanto, op.cit, p 369-371.

⁸ Kasselaki, M.T. and Tagkalakis, A.O. (2016), "Fiscal policy and private investment in Greece," International Economics, Vol. 147, p 53

⁹ Martinez-Vazquez, J., Boex, J. and Arze del Granado, J. (2007), "Corruption, fiscal policy, and fiscal management", in Martinez-Vazquez, J., Boex, J. and Arze del Granado, J. (Eds), Fighting Corruption in the Public Sector, Emerald Group Publishing Limited, p 1

- ¹⁰ Amato, A. and Tronzano, M. (2000), "Fiscal policy, debt management and exchange rate credibility: lessons from the recent Italian experience", *Journal of Banking & Finance*, Vol. 24 No. 6, p 921
- ¹¹ Philipp C. Rother, *op.cit*, p 8-9.
- ¹² Ndari Surjaningsih, G. A. Diah Utari, Budi Trisnanto, *op.cit*, p 374.
- ¹³ Gerhard Glomm, Juergen Jung, Chung Tran, fiscal austerity measures: spending cuts vs. tax increase, December 7, 2017, p1.
- ¹⁴ Irina Akhmetova, A Panel Data Economic Study of VAR Rate Impact on Consumption in European Union, 2012, p 17,18.
- ¹⁵ James Alm and Asmaa El-Ganainy, Value-added taxation and consumption. *International Tax and Public Finance*, 2013, 20(1), p 128.
- ¹⁶ Simona Gabriela Mașca, Ionuț-Constantin Cuceu , Viorela Ligia Vaidean , The Fiscal Policy as Growth Engine in EU Countries. *Procedia Economics and Finance*, 2015, p 1637.
- ¹⁷ Weonho Yang, Jan Fidrmuc, Sugata Ghosh, Macroeconomic Effects of Fiscal Adjustments: A Tale of Two Approaches. *Journal of International Money and Finance*, 57, 2015, P 60
- ¹⁸ Alberto Alesina, Carlo Favero, Francesco Giavazzi , The Output Effect of Fiscal Consolidations. Working Paper 18336, NBER working, Paper Series, 2012, P 33
- ¹⁹ Alberto F. Alesina, Silvia Ardagna, Large Changes in Fiscal Policy: Taxes versus Spending. *Tax Policy and Economy Book*, 2010, P 24
- ²⁰ Krugman, P. (2010). Myth's of Austerity. *The New York Times*.,(2012). Europe's Austerity Madness. *The New York Times*.
- ²¹ Òscar Jordà, Alan M. Taylor , The Time for Austerity: Estimating the Average Treatment Effect of Fiscal Policy, 2015, P 25
- ²² Gabriela Lopes de Castro, Ricardo Mourinho Felix, Paulo Fernando Julio, Jose R. Maria, Unpleasant Debt Dynamics: Can Fiscal Consolidations Raies Debt Ratios. *Journal of Macroeconomics*, 44, 2015, P 294
- ²³ تقارير وزارة المالية أعداد متفرقة
- ²⁴ حصاد ستة أعوام يونيو ٢٠١٤ - يونيو ٢٠٢٠ إنجازات ومشروعات وزارة المالية ، وزارة المالية ، ٢٠٢٠، ص ص ٢ - ٧.
- ²⁵ دليل مبسط عن إنفاق الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠/٢١ متضمن إنفاق الموازنة على جانحة الكوفيد ١٩ - بالشراكة مع اليونيسف ، اليونيسف، مصر، ٢٠٢٠، ص٦.
- ²⁶ Sara Bahaa Hamed Alnashar, Fatma Ibrahim Mohamed Elashmawy, Jala Emad Youssef Erian, *Egypt Economic Monitor : From Crisis to Economic Transformation - Unlocking Egypt's Productivity and Job-Creation Potential*, World Bank, Working Paper No. 154207, 2020. P 35.